



مسقط - البُستان



www.sai.gov.om



جهاز الرقابة - عُمان



جهاز الرقابة - عُمان

الرقابة الذاتية

تعزيز الرقابة الذاتية لدى الفرد

بذور الفساد

كثيراً ما تتناول وسائل الإعلام الحديث عن الفساد ومفهومه وأشكاله وتوابعه وما يجره من خسائر مادية ومعنوية للبشرية والحضارة بشكل عام، ولكن قلما ترد تساؤلات حول الأسباب الكامنة للفساد والبذور الحقيقية للأفعال المسيئة للبشرية وثرواتها وقدراتها وعلمها وإنجازاتها وحتى مستقبل أجيالها. وكما يقول علماء النفس أن معرفة الجذور الضامرة للمشكلة تسهم كثيراً في معالجتها وتخطيها وتقادها عاجلاً وأجلاً، وبالتالي فإن الوقت المبدول في دراسة أعراض المشكلة وعلاجها واقتراح توصيات بشأن تقادها مستقبلاً لا يثمر أبداً كون السبب الرئيس للمشكلة لم يتم رصده على الوجه المطلوب. وفي مناظرة بين رجلين قال أحدهما: إنني لأرى نفسي أذكى منك، فأنا أجد مائة حل لأية مشكلة، فرد عليه صاحبه بحكمة بالغة: وأنا أتقادها قبل وقوعها. فمن الحكمة والإدارة السليمة نبذ بذور الفساد وطرحها بعيداً عن تربة الحياة بكل فصولها ومحاربتها قبل أن تغرسها أيدي آثمة ومن ثم تنمو وتثمر فساداً.

وفي هذا السياق فإن هناك صور متعددة لبذور الفساد نذكر بعضها على سبيل الذكر وليس الحصر وهي:

١. الجهل، هو العدو الأول للبشرية، والبذرة الأولى لكل فساد، فالجهل يطمس معالم الفطرة من نزاهة وصدق وشفافية، ويقتل روح الضمير وصوته، فما أجد حلاً لنبد هذه البذرة سوى العلم لأن العلم نور والجهل ظلام. فبالعلم تحيا الأمم، وتتنافس الحضارات للصدور للقمم، وتسمو النفوس بالهمم، وتتصامد شفاة الفساد ورؤوسه فتصبح تربته صعيداً زلماً. فكما أن الجهل يعمي صاحبه عن توابع أفعاله الفاسدة والمفسدة؛ فإن العلم على النقيض تماماً، فهو خير سراج لصاحبه، يبعده بالسلوك الصحيح، ويمده بالنور ليميز بين مفترق الطرق ليسلك السبيل المستقيم لما فيه الخير لنفسه ولوطنه وللشريعة جمعاء.

٢. غياب التربية والتوجيه الأسري، فالتربية والإشراف الأبوي والأسري ينشئ أجيالاً تكتلط عندهم المفاهيم، وتقتل فيهم حس الرقابة فلا يخشون سلوك الطريق الشانك الذي هو بلا شك طريق فاسد يحمل بين طياته الأفعال السيئة والجرائم المختلفة في حق الوطن والبشرية أيضاً. والتربية السليمة المشبعة بالود والرقابة والإشراف اللين تعد المرتكز الأول للأخلاق، والمنصة الأولى لتنطلق الأجيال حاملة للقيم السامية من نزاهة وصدق وأفعال مسؤولة، كما أن مسؤولية التربية لا تنحصر على الأيوين فقط، وإنما تمتد ظلماً إلى المدارس والمساجد والمجتمع، فكل منا مرب لنفسه ولغيره بما فيه الخير وبما يدفع عن مجتمعه الشر.

٣. غياب منهجية استباقية لنبذ بذور الفساد من خلال التوعية الشاملة لجميع أفراد المجتمع بدءاً من الأمهات والأباء كونهم مربيين ومروراً بالطلاب ووصولاً للموظفين والعاملين، فمن الملاحظ أن أغلب ما يتم تداوله في سياق الفساد يكمن في التعريف بمفهومه وأشكاله ودور الجهات الأخرى في التصدي له وأخبار الفاسدين والمفسدين؛ إلا أن الإجراء الوقائي لنبذ الفساد يكمن في توعية الطلاب في جميع مراحلهم التعليمية بأهمية النزاهة في طلب العلم وبيان الآثار المترتبة على السلوكيات المرفوضة كالفش وغيرها وأثرها على مستقبلهم، فكما نعلم أن من شب على شي شاب عليه، فإذا نشأ الطالب في بيئة لا تنهه عن الفش وتفتح له المجال لهُضم حقوق زملائه المشمرين عن سواعدهم لطلب العلم؛ فإنه بلا شك سيكون هو نفسه في بيئة العمل من انتهاك الحقوق وسلوك طرق الفساد بكل أنواعها إن لم يجد رادعاً، وتوعية المجتمع بجمع أطيافه بأهمية التحلي بالأخلاق الكريمة كونها الدرع ضد هواجس الفساد، وما تقتري النفس أحياناً من حب المال وطلبه ولو بطرق غير مشروعة، والتوعية للموظفين والعاملين كل في مجاله بأهمية أداء العمل على أحسن وجه، ورفع مستوى الرقابة لديهم ليتجنبوا الوقوع في المحذور.

وبما أن التربة أيضاً تحتضن البذور الصالحة وتثمر الخير؛ فإننا لا بد من غرس البذور المقاومة للفساد من خلال نشر العلم وجعله متاحاً للجميع؛ فالعلم لا يتوقف مده ولو مضى العمر، فكم من عالم جاهل في زوايا أخرى من الحياة، كما أن العلم لا يقتصر على تلقين العلوم بأنواعها، وإنما العلم يتمثل أيضاً في معرفة أن جميع الأمور المحظورة والأعمال غير المشروعة ستفضي إلى نهاية لا تحمد عقبها، فتتمثل مشاهد العواقب الوخيمة للسلوكيات المشينة كقيل بردع النفوس عن المضي في هذا الطريق الشانك والتربية الصادقة لتنشئ أجيالاً تتسم بالنقاء في التعامل وتحاشي كل ما يضر بالمجتمع .

كلمة لا بد منها:

يعمل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بجهد مضم وبسواعد فنية لتجفيف منابع الفساد، ونشر ثقافة الرقابة الذاتية لدى موظفي الحكومة، وتنظيم الندوات التوعوية في جميع الجهات الحكومية الخاضعة لرقابته، ويفتح بذلك باباً لسلوك الطريق الأقوم بتوصياته وإرشاداته لكل من يحمل على عاتقه خدمة هذا الوطن، ويصبرهم بدورهم الأساسي في حماية الأموال العامة، فالجهاز ليس المسؤول الوحيد عن حماية الأموال العامة، وإنما تضطلع جميع الوحدات الحكومية بهذه المسؤولية العظيمة من أجل حماية ثروة عمان وحماية أبنائها في المقام الأول من خلال غرس بذور الصلاح والنزاهة في مكونات أنفسهم، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

مروة بنت محمد بن حارث الهشامية
المديرة العامة للرقابة على الهيئات والمؤسسات العامة

ومن هنا برز دور جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة حيث دأب خلال الفترة الماضية على تكثيف الجهود والتركيز على تعزيز مفهوم الرقابة الذاتية لدى أفراد المجتمع من خلال إقامة الندوات والورش التدريبية لمنتسبي الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وغيرها، فضلاً عن المشاركة في البرامج التلفزيونية والإذاعية لكافة شرائح المجتمع والتي من شأنها نشر الوعي الرقابي لدى أفراد المجتمع وخلق حس رقابي والاستفادة من الإعلام الحديث وبث الوعي الرقابي من خلال موقع اليوتيوب والتويتتر والموقع الإلكتروني للجهاز، لتعزيز مفهوم الرقابة الذاتية وذلك انطلاقاً من سياسات الجهاز وتوجهاته وإدراكه التام بأن العمل مهما اكتملت عناصره والنجاح مهما توافرت أسبابه فهي عوامل غير كافية بدون الرقابة الذاتية.

عضو رقابي / عيسى بن إبراهيم الشيازي
المديرة العامة للرقابة المالية والإدارية بولاية صحار



سعى الإعلام العماني منذ بزوغه في السبعينيات على توعية المجتمع في كل ما من شأنه الرقي بحياتهم ومن ذلك مبدأ الرقابة الذاتية حيث تم بث العديد من البرامج المرئية والمسموعة والمقروعة تتناول هذا المجال بطرق عدة وعلى فترات متسلسلة منذ ذلك الحين وحتى الآن شملت برامج اقتصادية وثقافية ومجتمعية وغيرها العديد من إنجازات الإعلام العماني. يمثل برنامج حياتنا على تلفزيون سلطنة عمان مثال على غرس ثقافة الرقابة الذاتية لدى المجتمع حيث يتناول في حلقاته العديد من الموضوعات الأسرية والمشكلات التي من الممكن تقادها إذا ما توافرت الرقابة الذاتية في الفرد. جهود قيمة يبذلها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة مع منظومة متكاملة من مؤسسات الدولة ومن يربهم وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي لخدمة هذا الوطن العزيز.

منى بنت محفوظ المنذرية
من مؤسسي الإعلام العماني



كثيراً ما قرأنا وسمعنا عن دور المنظمات الرقابية بمختلف دول العالم وقيامها وبشكل مستمر بتطوير وسائلها وأدواتها وتشريعاتها للوصول إلى تحقيق أكبر معدلات الشفافية والنزاهة المنشودة ولكن قد يشوب بعضها الخلل والقصور كونها من تشريع البشر وبالتالي قد يستغل البعض من ضعف النفوس هذه الثغرات لمصالح شخصية، لذا يأتي الدور الحقيقي للرقابة الذاتية والتي تعني الإيقان بمراقبة المولى عزوجل جلت قدرته بالسر والعلن مصداقاً لقوله تعالى: (إن الله كان عليكم رقيباً) فالرقابة الذاتية قبل كل شي هي إحدى القيم الإسلامية المستفاه من ديننا الحنيف، فالإنسان موظفاً كان أم غير ذلك إذا لم يدرك بأن المولى يراقبه جلت قدرته لما أدى العمل المنوط به بكل إخلاص وأمانه، ولذلك فهي من أهم العوامل المؤثرة في النجاح وفي جودة العمل، وفي تحقيق تكامل الجهود نحو الأهداف المشتركة، ولعل أهم أسباب ضعف الرقابة الذاتية لدى الفرد يكمن في ضعف الوازع الديني، إضافة إلى عدة أسباب ثانوية منها عدم وجود الولاء الوظيفي لأسباب مختلفة أهمها ما يتعلق بإدارة المؤسسة هل هي محفزة للموظف للإنتاج أم لا ومع ذلك ينبغي أن يضع الموظف نصب عينيه تادية مهامه على الشكل الأكمل.

وهنا يتضح جلياً دور مؤسسات المجتمع المتعددة، لذا لا بد من تصافر كافة الجهود في ذلك فالمدرسة والمسجد والنادي ودور العلم الأخرى وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لها دور كبير في غرس وتعزيز مفهوم الرقابة الذاتية لدى الأفراد منذ النشئ، إضافة إلى ضرورة قيام الجهات الحكومية بمراجعة سياساتها وخططها وإعادة صياغتها بما يكفل تطوير أداء الموظف وتوفير بيئة عمل محفزة للإنتاج والإهتمام بالجوانب التي من شأنها تحقيق ذلك كإعادة ترتيب الموظفين وتوزيع العمل بينهم بشكل منظم والإهتمام بجوانب التدريب والتأهيل والتحفيز وعقد الندوات والورش وغيرها من الأدوات الأخرى، ومن جانب آخر لا بد من إعادة النظر في التشريعات والعقوبات على الأطفال التي تنتأى وتحقيق النزاهة والشفافية وعدم التواني في تطبيقها بما يكفل تحقيق الردع العام وصولاً إلى الهدف المنشود من ذلك .

ماذا قالوا؟!

أنظمة وقوانين وتشريعات تحكم هذه الرقابة الذاتية ليتم العمل من خلال تشريعات ثابتة وليس من خلال رقابة ذاتية قابلة للتغيير.



حماية المال العام:
إن حماية المال العام تعتبر من أهم مميزات الدول العصرية ووجود قوانين وأنظمة وتشريعات تحكم هذا الأمر يعتبر من أساسيات المجتمعات المتحضرة. وأعتقد بأن الشفافية والمصادقية تعتبران من أهم ركائز حماية المال العام، بحيث متى ما آمن المجتمع بوجود الشفافية والمصادقية فإن المواطن سوف يعتبر نفسه شريكاً في حماية المال العام ويكون بالتالي حريصاً على ذلك بقدر الشفافية والمصادقية المقدمة من المسؤولين في الحكومة.

د . محمد بن عبدالله المقبالي
مساعد رئيس جامعة صحار

الرقابة الذاتية:
تعد الرقابة الذاتية إحدى الدعائم التي تبني عليها المجتمعات، وتنبع من إحساس الفرد بالانتماء والمسؤولية كجزء من التنشئة المرتبطة بثقافة المجتمع بكل ما تحمله من معتقدات دينية، وعادات اجتماعية، وتقاليده وأعراف، فتعمل على ضبط سلوك الفرد من خلال وجود رقابة ذاتية تحكم وتسيطر على قراراته. إلا أن مشكلة الرقابة الذاتية أنها قابلة للتغيير وتتأثر بعوامل كثيرة منها النفسية والعقدية والاجتماعية وغيرها. فإنه من الضروري وجود

الرشوة وأثارها على المجتمع

كما نصت المادة (١٥٦)، (يعاقب الموظف بالسجن حتى عشر سنوات إذا قتل الرشوة، أو طلبها، ليعمل عملاً منافياً لواجبات الوظيفة أو للامتناع عن عمل كان واجبا عليه بحكم الوظيفة، وبغرامه تساوي على الأقل قيمة الرشوة ويعزله من الوظيفة مؤبداً).

ومن هذا المنطلق تتكاتف جميع الأجهزة المعنية والمختصة في هذا الشأن ومن بينها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة حيث خصص الجهاز مساحة لكافة شرائح المجتمع في إستلام الشكاوى والبلاغات للمخالفات المالية والإدارية والقضايا التي تمس المال العام وغيرها عن طريق نافذة البلاغات عبر الموقع الإلكتروني للجهاز، www.sai.gov.om، والبريد الإلكتروني community@sai.gov.om وتطبيقات الهواتف الذكية (SAIAPP) أو الاتصال بالرقم المجاني (٨٠٠٠٠٠٠٨).

وختاماً إذا صلح الإنسان صلحت الحياة فلا يوجد مبرر للتغاضي والتساهل في قضايا الفساد فمن واجبنا الوطني أن نوحدهم للجهود للكشف عن أي تصرفات شانكة مهتدين بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان).

كريمة بنت تاج محمد بن حبيب البلوشي
دائرة التوعية وتعزيز النزاهة

إن العالم وهو يعيش عصر التقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي لا يكاد يخلو من وجود ما يرقل هذا التقدم ومن بينها (الفساد المالي) وله أصناف ووجوه عديدة ومتنوعة وتتجلى أبرزها في (الرشوة) والتي تعددت أساليبها بين أفراد المجتمع لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المال العام . وتظهر لنا بين فترة وأخرى قضايا يتم تداولها بيت أروقة المحاكم لمن سولت له نفسه

التطاول على حرمة المال العام . وتعرف الرشوة على إنها "نوع من أنواع الفساد يطلق على دفع شخص أو مؤسسة مالا أو خدمة من أجل الاستفادة من حق ليس له، وأن يعفي نفسه من واجب عليه". وتعتبر من الجرائم التي يصعب ضبطها كونها تتم بالخفاء بين الراشي والمرتشي . وبالتالي فإن الرشوة أصبحت أفة منتشرة في مختلف مجالات الحياة ولها آثارها السلبية الواضحة من ناحية اقتصادية منها عرقلة بعض المشاريع التي تقدمها الدولة، ومن ناحية اجتماعية تؤدي إلى ضياع حقوق الناس، في حين يمتد تأثيرها من الناحية السياسية إلى استغلال المناصب الوظيفية لتحقيق مصالح ومدافع خاصة وعدم اختيار الشخص المناسب في المكان الملائم مما يؤدي إلى ضعف في كفاءة العمل.

وقد أكد المشرع العماني على تجريم الموظفين الذين يقبلون الرشوة، حيث نصت المادة (١٥٥) من قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٧ (كل موظف، قبل الرشوة لنفسه أو لغيره، مالا أو هدية أو وعداً أو أي منفعة أخرى ليقوم بعمل شرعي من أعمال وظيفته، أو ليمتنع عنه، أو ليؤخر إجراؤه، يعاقب بالسجن من ثلاث أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامه تساوي على الأقل ما أعطى له أو وعد به، ويعزله من الوظيفة مدة يقدرها القاضي).

(الرقابة الذاتية مصدرها الإنسان نفسه حيث يراقب سلوكه وأعماله ويؤدي واجباته ومسؤولياته دون حاجة إلى مراقبة ومتابعة الآخرين)

يمكنكم تقديم الشكاوى والبلاغات بإحدى الطرق الآتية:

نافذة البلاغات عبر الموقع الإلكتروني للجهاز: @ البريد الإلكتروني: تطبيقات الهواتف الذكية: التقديم مباشرة لمر الجهاز بمسقط أو أحد أفرعه الآتية: الهاتف المجاني: ٨٠٠٠٠٠٠٨ صندوق البريد: ٧٢٧ صلالة، صحار، نزوى، صور، البريمي، الرستاق، إبراء الفاكس: ٢٢٠٧٠٦٦٠ الرمز البريدي: ١٠٠ مسقط community@sai.gov.om www.sai.gov.om SAIAPP